

التجديد في علم السياسة الشرعية

وفقه العلاقات الدولية الإسلامية

د. حسن بن محمد سفر

أستاذ نظم الحكم الإسلامي والقضاء

ورئيس لجنة الدراسات العليا الشرعية

جامعة الملك عبد العزيز

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد المبعوث بأفضل التعاليم ، بلغ الرسالة وأدى الأمانة ، وساس الأمة بالعدل والصلاح ، ودعى إلى التحديد وسلك اتباعه من الصحابة رضي الله عنهم منهاجه الواضح المستقيم فصلى الله عليه وعلى آله وأصحابه أئمة الهدى ومنارات العلم والتقى وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين : -

أما بعد :

فإن التحديات السياسية والحضارية والنوازل التي تواجه أمة الاسلام سياسياً ، واقتصادياً ، وفكرياً ، واجتماعياً وتعليمياً . لا تعد ولا تحصى خصوصاً في هذا الوقت ومع اطلالة القرن الواحد والعشرون والنظام العالمي ، والعولمة .

وقد أحسنت جامعة المنيا متمثلة في كلية دار العلوم وبالتعاون مع رابطة الجامعات الاسلامية في أن تدعوا إلى عقد هذا المؤتمر العالمي لبحث مناهج التجديد في العلوم الاسلامية والعربية في الوقت الذي غزت فيه الأفكار والطروحات الغربية بلاد المسلمين مطالبة بالتحديد والاصلاح . جاهلة أن مفاهيم التطوير والابتكار في جميع مناحي الحياة هي دعوة أطلقها أوائل الأساطين من علماء وفقهاء الأمة الاسلامية مستندين على أرضية الدعوة الاسلامية ومناهج وأسس ومبادئ الاسلام التي تدعو إلى التجديد والتطوير .

واسهـاماً متواضعاً مني واستجابة للدعوة الكريمة من إدارة المؤتمر الدولي أقدم بختي هذا والموسوم بـ (التجديد في علم السياسة الشرعية والعلاقات الدولية الاسلامية) .

وقد افترضت طبيعة البحث أن أقسمه إلى المنهجية العلمية على النحو الآتي :

الأمر الأول في :

مصطلحات البحث ومفاهيمه القانونية والفقهية

جرت عادة أهل العلم وطلابه والباحثين والمصنفين من علماء وفقهاء المسلمين في قديم الزمان وحديثه أن يبدعوا بتوضيح مفهوم ومعنى ما يريدون التأليف والبحث فيه من حيث المصطلح للعلم الذي يكتبون فيه وذلك تمثيلاً مع القاعدة المنطقية المعروفة في كتب الفلسفة الإسلامية وعلم أصول الفقه (الحكم على الشيء فرع عن تصوره)^(١) .

وهذه التي تعرف عند مشائخنا وفقهائنا بالحدود والتعريفات^(٢) . ولهذا عني التراث الفقهي في مجال الفكر ، والاصطلاح العربي والاسلامي بتعريف الأجناس والحقايق وتحديد المفاهيم والمصطلحات الفقهية والسياسية والحقوقية^(٣) .

ولما كانت الغاية التي يستهدفها الباحث هي (معرفة كيفية اقتباس الأحكام من الأدلة)^(٤)

بات الواجب العلمي والمنهجية الأكاديمية للبحث .

التعريف بمصطلحاته :- الخطــــــــــــــــاب :-

هو أحد مصدري فعل خاطب يخاطب تحطاباً ومخاطبة وهو يدل على توجيه الكلام لمن يفهم^(٥)

وهو نقل من الدلالة على الحدث المجرد عن الزمن إلى الدلالة على الإسمية فاصبح في

عرف الأصوليين يدل على ما خوطب به وهو الكلام . والامام أبي المعالي الجويني رحمه الله

(١) راجع علم أصول الفقه وعلاقته بالفلسفة الإسلامية : على جمعة ، ص ١٦ . دار الرسالة ، القاهرة ، ١٤٢٤ هـ .

(٢) أنظر للمبين شرح لفاظ الحكاء والمتكلمين : الأمدي ، ص ٣٩ ، الحدود والتعريفات ، ص ٢٣٩ .

(٣) مفاهيم البحث في المصطلح : لمطاد ، ص ٢١ ، مطبعة منشورات المنهج المغرب ، ١٩٩٠ م .

(٤) المستصفي : الإمام حجة الإسلام أبي حامد الغزالي ، ج ١ ، ص ٥ .

(٥) سلم الوصول لشرح نهاية السؤل : للعلامة الشيوخ محمد بخت لمطيمي ، ج ١ ، ص ٤٨ ، المطبعة ، عالم الكتب ١٩٨٢ م .

وهو نقل من الدلالة على الحدث المجرد عن الزمن إلى الدلالة على الإسمية فاصبح في عرف الأصوليين يدل على ما خوطب به وهو الكلام . والامام أبي المعالي الجويني رحمه الله (ت ٤٧٨ هـ) يرى : ان الكلام ، والخطاب ، والتكلم ، والتخاطب ، والنطق واحد في الحقيقة . وهو ما به يصير الحي متكلماً^(١) .

وعرف إمام الحرمين الخطاب بأنه (ما فهم منه الأمر والنهي والخير)^(٢) . كما عرفه الامام الأمدى بأنه (اللفظ المتواضع عليه ، المقصود به إفهام من هو منتهى لفهمه) . وانطلاقاً من هذه المفاهيم والمعاني فإن الخطاب المقصود به التعبير الذي يمثل رأي الأمة أو الجماعة والمنطلق في منظومة النظم الاسلامية من مرتكزات وقواعد متفق عليها مع مقاصد الشريعة الاسلامية وأهدافها والسياسة الشرعية وغاياتها .

التجديد :

كلمة التجديد كلمة واسعة للدلالة ولها صور عديدة . وربما استغلت للنيل من الاسلام وثوابته بحجة أن الاسلام دين الحياة حتى يرث الله الأرض ومن عليها والحياة قائمة على التغيير والتجديد في كل شئونها . لذلك كان من اللازم هنا أن نحدد معنى التجديد وإيراد الضوابط التي يجب أن تحقق فيه حتى يتفق مع المنظور الشرعي^(٣) .

فمعنى التجديد التحديث واعادة البناء . أما التجديد في هذا البحث المقصود به فهم الدين كما كان السلف يفهمه ويُحسن تطبيقه وترثله على الواقع مع تخليصه وتنقيته من البدع والشركيات والنظر في المستجدات واعداد الفكر وعدم الانغلاق أمامها ولكن شريطة تبيان حكم الله فيها . لهذا فإن فقهاء المسلمين وأعلام الشريعة الاسلامية وضعوا ضوابط للتجديد وهم :

أولاً : بقاء الأصل المحدد وقابليته للتحديد ولذلك كان التحديد سمة بارزة من سمات الشريعة الإسلامية باعتبارها خاتمة الشرائع السماوية ، أما ما عداها من الشرائع فليس قابلاً للتحديد ، لعدم بقاء أصلها .

ثانياً : ألا يأتي التحديد بشيء يخالف الشريعة الإسلامية ومقاصدها العامة ^(١) وإلا كان مرفوضاً لأنه يدخل تحت مفهوم البدعة .

ثالثاً : ألا يكون هذا التحديد قائماً على الهوى والتشهي وإنما يكون الدافع إليه أمر يحقق مصلحة من المصالح المعتمدة شرعاً التي تعود على الأمة بالخير دين ودنيا وآخرة ^(٢) .
مقاصد الشريعة :

هي جمع مقصد . والمقصد الهدف والغاية ^(٣) ومنها القصد الذي هو التوجه والنهوض نحو الشيء على اعتدال . ولا شك أنه يخص الاستقامة دون الميل وهي الأعمال والتصرفات المقصودة لذاتها والتي تسعى النفوس إلى تحصيلها وقد قسمها علماء المقاصد إلى قسمين : مقاصد الشرع ، ومقاصد الناس في تصرفاتهم ^(٤) .

انظر علم المقاصد الشرعية : نور الدين الخادمي ، ص ١٣ ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، ١٤٢١ هـ .

وفي الإصلاح الفقهي : مقاصد الشريعة أهدافها وغاياتها ، ومراميها . ومن المعلوم بالضرورة أن كل تشريع له أهدافه وغاياته . والغاية العظمى للشريعة الإسلامية هي تحقيق مصالح العباد في الدنيا والآخرة لتقوم الخلافة في الأرض ويتم ذلك لتحقيق جلب المنافع ودفع المضار ، وإخلاء المجتمع من المفاصد والجرائم والاعتداءات والاضطرابات ^(٥) .

(١) راجع التحديد في أصول الفقه دراسة وصيغة نقدية : استاذنا شعبان محمد اسماعيل ، ص ٣٥ ، دار السلام ، القاهرة ، ١٤٢٠ هـ .
معجم أصول الفقه ، ص ٩١ ، دار الروضة للنشر ، ١٩٩٧ م .

ومقاصد الشريعة، تدور فلسفة تشريعاتها حول الأمور العامة التي تهم الفرد والمجتمع والدولة^(١).

السياسة الشرعية :

السياسة مصدر ساس زيد الأمر أو الرعية أي أمرهم ونهاهم أي دبر الرعية وقام بأمرها وكلها تدور حول التدبير والتصرف^(٢).

والسياسة الشرعية هي الأحكام والتقنيات القانونية للشريعة الإسلامية التي تنظم مرافق الدولة الإسلامية ، وتدير بها شؤون الأمة كما يشير إلى ذلك العلامة الفقيه الحنفي ابن عابدين والفقيه داد أفندي رحمهما الله مع مراعاة أن تكون متفقة مع روح الشريعة ، نازلة على أصولها الكلية ومحقة أغراضها الدينية والسياسية والاجتماعية ولو لم يدل عليها شيء من النصوص التفصيلية الجزئية^(٣).

العلاقات الدولية : INTERNATIONAL RELATIONS

هي مجموعة المبادئ والضوابط التي تعنى بالعلاقات والروابط التي تقوم بين أفراد المجتمع الدولي في مختلف الميادين السياسية والاقتصادية والعلمية والاجتماعية . كما أن العلاقات الدولية قد تفهم على أنها العلاقات الدولية الرسمية بين الدول ولكن هي أشمل من ذلك^(١) .

فالعلاقات الدولية كعلم قد نشأ حديثاً بعد الحرب العالمية الثانية واستخدم كمادة علمية تدريسية في الجامعات العربية والإسلامية في كليات العلوم السياسية وكليات الحقوق وكليات الشريعة والقانون قبل ما يقارب من خمسة عشر سنة فهو يدرس العلاقات بين الدول وسائر أنواع الروابط والمبادلات التي تتم خارج حدود الدولة الواحدة^(٢) ، وهو علم على جانب كبير من الأهمية تناوله الأئمة والأعلام كالعلامة ابن خلدون والفارابي . وتطور علمه ووضعت أصول هذا العلم وقواعده في مؤلفات متعددة^(٣) .

الراديكالية : مذهب الأحرار المتطرفين الذين يطالبون بالإصلاحات الجذرية ولا يقبلون التدرج وذلك لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع . وتمثل الراديكالية أقصى اليسار وتأتي الليبرالية في المقام الثاني ، يليها مذهب المحافظين الذي يعارض أي تحديد أو تطوير أو تغير جوهري^(٤) .

(١) انظر المصطلحات السياسية والدولية : أحمد زكي بدوي ، ص ٧٥ ، دار الكتاب المصري ، القاهرة ، ١٩٨٩ م .

(٢) راجع العلاقات الدولية في الإسلام : محمود حنين أحمد ، ص ٩ ، دار الثقافة العربية ، دمشق ، ١٩٦٦ م .

(٣) انظر القانون الدولي الإسلامي : محمد حيد الله ، ص ٠٣ ، باريس ، ١٩٥٣ م .

(٤) انظر معجم المصطلحات السياسية والدولية ، ص ١٢٦ ، وراجع أيضا العرب كفنانا راديكالية : ثريا الشهري ، الشرق الأوسط العدد

٩٣٦ ، في ١٤/٧/٢٠٠٤ م .

الأمر الثاني

التجديد الفقهي في الخطاب السياسي الإسلامي

جاء الإسلام وختم الله به الرسالات السماوية إلى البشرية ، وكونه رسالة خاتمة وممثلة لتمام النعمة وكما لها على العباد تقتضي مضامينها الشمولية والعمومية والعالمية ^(١) كما تقتضي في الوقت نفسه إنسانية هذه الرسالة الخالدة إلى قيام الساعة ومطالبة التجديد والتطوير في نظمها السياسية والتعليمية والاجتماعية كون الإسلام عقيدة وشرعة ونظام صالح لكل زمان ومكان .

ومن هذا المنطلق استوجبت مبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية التجديد والدعوة إلى العمل التطويري التنظيمي العصري الذي يلائم اطلالة القرن الواحد والعشرون وعلى وجه الخصوص في النظم التعليمية والسياسية فمن الصور التجديدية في عالمنا اليوم :

الخطاب التجديدي للفكر السياسي الإسلامي:

كلمة التجديد كلمة واسعة الدلالة ولها صور متعددة ومرامي مختلفة عند من لم يحسن فهمها وربما استغلت للنيل من نظم الإسلام وثوابته بحجة أن الإسلام دين الحياة حتى يرث الله الأرض ومن عليها والحياة قائمة على التغيير والتجديد في كل شؤونها وشجونها .
لذلك كان من المقتضى اللوازمي تحديد مفهوم التجديد اصطلاحاً الذي هو فهم الدين الإسلامي كما كان السلف رضوان الله عليهم أجمعين يفهمه ويحسن تطبيقه وتريله على الواقع مع تخليصه من البدع والشرك وإعمار الفكر وعدم الانغلاق.

(١) انظر التجديد في أصول الفقه دراسة وصفية نقدية : أساتذنا شعلان محمد إسماعيل ، ص ٣٥ ، مكة دار السلام ، القاهرة ، ١٤٢٠هـ .

وتعود الحملة الداعية إلى التحديد في تاريخنا الثقافي والفقهية إلى زمن العلامة شيخ الاسلام الامام ابن تيمية (٧٢٨هـ - ١٣٢٨م) وتلميذه ابن قيم الجوزية (٧٥١هـ - ١٣٥١م)^(١). ثم تمضي مسيرة الإصلاحيون السالكين مناهج الدعوة إلى التحديد باعتباره ضرورة موائمة بين الأخذ بمنجزات العصر مع الاحتفاظ بالهوية الحضارية الإسلامية خصوصاً أننا في عصر تدهمنا فيه العولمة بسيل من نشر قيمها الحضارية المادية في مختلف أنحاء العالم بما في ذلك المجتمعات الإسلامية ، وإن كان هناك ثمة دعوة إلى الخطاب التحديدي للسياسة الإسلامية فإن منطلقه وأساسه تقوم على :

أولاً : الرجوع إلى الأصول " المصادر الأصلية " واستبعاد المصادر الدخيلة^(٢) .

ثانياً : الانفتاح على العلوم الحديثة كالعلوم السياسية وغيرها للاستشارة وتوسيع مدارك المسلم ثالثاً : ممارسة الاجتهاد التحديدي التراثي المحافظ على القيم والأصول والخروج على المتعارف في تأويل النصوص .

إذن التحديد الخطابي في الفكر السياسي يشكل المحور الرئيسي في تاريخ الأنظمة والمجتمعات العربية والإسلامية وتدعو إليه الضرورات الملحة . فالتحديد في الأساليب التعاملية بين الدول في الجوانب المتعددة وخصوصاً الجانب السياسي لهو أمراً لازماً وضرورة تحتمها المتغيرات العالمية والأحداث الدولية خصوصاً الإشكاليات التي أفرزها الواقع المعاصر والنازلة الدولية السياسية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر أيلول سنة ٢٠٠١م في أمريكا وما أتبع ذلك من أزمات وكوارث وحروب ووعود للإطاحة بالأنظمة السياسية حداً ذلك إلى فتح أنفاق مظلمة من العنف والإرهاب والمصادمات لا تعالج إلا بخطاب هاديء مسكن خالي من الشعارات والتهيج والاستنارة ممن يركبون صهوة الشاشات الفضية والمحطات الفضائية ويعتلون المنابر الجمعية . إننا في حاجة ماسة إلى إجراء دراسات تقوم على المنهجية العلمية التخصصية في

(١) راجع لتقليد والتجديد لتلاقي بين السلفيين والإصلاحيين : رضوان السيد ، ص ١٠ ، الحياة ، العدد ١٣٧٤ ، ٢٠٠٠م .
(٢) راجع أمسن التقدم عند مفكري الإسلام : فهمي جدعان ، ص ١٨٥ ، العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٧٩م .

رصد الأحداث وتكوين ردود ومناقشات صريحة وواضحة ومدعمة بالحجج والبراهين تفند المزاغم وترد على الشبهات وفق تخطيط شامل ودقيق يتم على ضوءه إيصالنا إلى المقصود والبغية التي توافق وتتلائم مع الظروف والمتغيرات الحادثة في الزمان والمكان .

إن أمتنا الإسلامية وقد تكالبت عليها القوى من كل حذب وصوب واقعة في أزمة وجفاف في الفكر الذي يؤصل العالم ما في شريعتنا من مبادئ وأخلاقيات وآداب للحوار والمناقشة والمناظرة . فلنفتح القنوات الخطابية بتحديد فكري وسياسي ملائم للمرحلة الحالية . فالإسلام وأنواع خطابه يُعنى بكل جوانب الحياة الإنسانية ولا يمكن اشتقاق وفهم المذاهب والأنظمة السياسية الإسلامية دون الفهم العملي المعاصر للحياة الإنسانية ذاتها ، لذلك فإن الدعوة إلى تجديد وتحديث الخطاب السياسي إنما هي دعوات من صميم التجديد للفهم والإدراك والوعي وحتمية إعادة صناعة الخطاب .

إذن المشروع الخطابي المطروح هو التكوين والتأهيل للفرد والجماعة والأمة للثقة العالية بالله ثم بنظم الإسلام ومبادئه القائمة على التحدي والمواجهة بالحجج والبراهين على أن ما في الإسلام ومناهجه الفكرية والسياسية قدرة على الحلول المستعصية لأن ما تتميز به الشريعة الإسلامية من اليسر والمرونة والوسطية يجعلها تتجاوز دائماً مع مصالح الناس في كل زمان ومكان ، وستظل على الدوام متجددة في خطابها السياسي ، ومواكبة لكل فحضة وتقدم حضاري ما دام أن هناك علماء وفقهاء ومفكرون مؤمنين بالتجديد وداعين إليه مقتفين بمنهج صاحب الشريعة إمام النبيين وسيد المجتدين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ، مؤكدين على أن الدعوة إلى تجديد الخطاب السياسي لا تعني المساس بالثوابت العقدية والعبادات التشريعية وما ورد في مصادر التشريع الإسلامي ^(١) من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة من أحكام

(١) انظر مسائل الفقه الإسلامي والدعوة إلى التجديد : وليد تويهيض ، ص ٢١ ، الحجة ، العدد ١٣٩٦٧٢ ، ٢٠٠١ م .

قطعية مع العمل على إعمال الفكر والعقل للاستنباط بما يحل مشاكل وتعقيدات الحياة المعاصرة وفق المنهج الشرعي والفقهي الذي وضعه علماء المسلمين^(١).

فالاستبداد الفكري وقفل حلقة الحوارات الفكرية والسياسية والثقافية بغية تطوير وتحديد الخطاب السياسي الإسلامي هو الذي أوقع الأمة الإسلامية وفرخ فكر متطرف وأفقد التوازن لفكر إسلامي تنويري معتدل يقوم على الوسطية في الرأي والإنصاف في القول والفعل وأتاح المجال لظهور الخطاب السياسي التكفيري الحامل للغلو والغلظة في القول والتعامل الجلف على الرغم من أن أديبات علماء وفقهاء المسلمين تتسم بالتسامح والانفتاح وقبول الرأي الآخر تنويراً للفكر والثقافة والسياسة.

(١) راجع كتابنا تاريخ التشريع الإسلامي، ص ١٣٥، جده، ١٤١٧، التحدي للراهن للخطاب العربي: كرم الحلوص، ص ١٦، نقد لاذع للخطاب السياسي العربي، أفكار، بيروت.

الأمر الثالث

التجديد في علم السياسة الشرعية

من المعلوم بالضرورة أن علم السياسة والفكر السياسي الديني علم قديم جديد أو علم جديد لفكرة قديمة ومنهج قديم^(١) ، إذ أن كل أمة من الأمم وكل مجتمع من المجتمعات البشرية لا يستغنيان عن المبادئ والقواعد والأطر التي تنظم العلاقات بين أفراد المجتمع وجماعاته ومؤسساته التشريعية ، والتنفيذية ، والقضائية وعلى وجه الخصوص السلطة السياسية الحاكمة والمحكومين الراعي والرعية^(٢) فهذه القواعد والمبادئ تحقق الأمن والطمأنينة وتنصف المظلوم من الظالم ، وترد عدوان المعتدي ، وتحقق للمجتمع البناء الحضاري واستقامة الأمور الدنيوية وحسن تديرها وانتظامها .

ولهذا فإن علم السياسة الشرعية يأتي بتحقيق هذه الغايات والأهداف إذ هو استصلاح الخلق بإرشادهم إلى الطريق المنجي في الدنيا والآخرة ، وإصلاح معاملة عامة الناس فيما بينهم ، ونظمهم في أمور معاشهم . وإذا كان بعض الفقهاء القدامى استعملوا هذا العلم في باب الحدود والتعازير ، والفقه القضائي وأعطوا الولاية والحكام التوسع في العمل به في العقوبات لردع المجرمين وزجرهم وسد أبواب الفتن والشُرور^(٣) فهي عندهم أمر ونهي واستصلاح وإرشاد ممن وهب سلطاناً دينياً أو دنيوياً^(٤) .

(١) انظر لمحات في علم السياسة ، ص ٣٠ ، أفاق ثقافية ، العدد السادس ، نوفمبر ٢٠٠٣ م .

(٢) راجع الحقوق السياسية للرعية : أحمد العوضي ، ص ٢١ ، جامعة مؤتة الأردن ، ١٤١٥ هـ .

(٣) راجع تعليق العسلي على رسالة السياسة الشرعية للعلامة بيرم الأول ، ص ٧٨ ، دبي ، ١٤٢٣ هـ .

(٤) انظر للسياسة الشرعية والفقه الإسلامي : الشيخ عبد الرحمن تاج ، ص ٣٣ ، القاهرة ، ١٣٧٠ هـ .

أما في وجهة نظرنا فإن علم السياسة الشرعية هي الأحكام والمبادئ التي لا تتقيد بموضوع واحد وتخصص لأمر خاص بل هي تشمل جميع مناحي الحياة من منظور تنظيم الحياة السياسية والاجتماعية ولقد أكد هذا العلامة الفقيه الامام القرافي (ت ٦٨٤ هـ) حيث قال رحمه الله (واعلم أن التوسعة على الحكام في الأحكام السياسية ليس مخالفاً للشرع ، بل تشهد له القواعد من وجوه : - احدها

ان الفساد كثر وانتشر بخلاف العصر الأول ومقتضى ذلك اختلاف الأحكام بحيث لا تخرج عن الشرع بالكيفية لقوله صلى الله عليه وسلم : لا ضرر ولا ضرار ، وترك هذه القوانين يؤدي إلى الضرر ، ويؤكد ذلك جميع النصوص الواردة بنفي الحرج)^(١) .

(١) راجع التوسعة على الحكام بلعمل بالمصلحة الشرعية من رسالة في السياسة الشرعية للعلامة بيزم الأول ، ص ١٣٤ نقلاً عن الإلم القرافي في الفروق .

تدريس علم السياسة في جامعتنا الإسلامية

ما من شك أن إدخال علم السياسة الشرعية في مناهجنا الدراسية وفي جامعتنا وأكاديميتنا وأقسام الدراسات الإسلامية وإدراجه بصورة واضحة في شعب الفقه والأصول أو العلوم السياسية أمراً ضرورياً وفيه مصلحة كبيرة للدارس المتخرج يتنور بهذا العلم ويكشف عن مكونات ما في كتب فقهاء المسلمين الذين ألفوا في هذا العلم^(١) من الثروة الفقهية السياسية والحصيلة الفكرية التنويرية لخريج الجامعة .

ومن وجهة نظري المتواضعة فإن علم السياسة الشرعية كأحد علوم الفقه السياسي الإسلامي قد ظلم ولم يلقى العناية والاهتمام والتطوير من قبل العلماء والفقهاء المسلمين في العصور المتأخرة . بل اكتفى طلاب العلم بما دونهم الفقهاء وعلماء الشريعة الإسلامية من مؤلفات أطلق عليها بالأحكام السلطانية والولايات الدينية^(٢) . وإذا كان مؤلفوا هذه الأسفار العظيمة كالامام الماوردي (ت ٤٥٠ هـ) والامام أبي يعلى الحنبلي (ت ٤٥٨ هـ) . والامام ابن جماعة (ت ٧٣٣ هـ) والامام شيخ الاسلام ابن تيمية (ت ٧٢٨ هـ) والفقيه ددة افندي (ت ٩٧٣ هـ) والشيخ الفقيه الحنفي بزم الأول (ت ١٢١٤ هـ) . ومن المتأخرين في عصرنا العلامة الشيخ عبد الرحمن تاج (ت ١٣٩٥ هـ) . والعلامة الشيخ عبد الوهاب خلاف (ت ١٣٧٥ هـ) رحمهم الله جميعاً قد وضعوا اللبنيات العامة والأسس والقواعد لعلم السياسة الشرعية فإن الواجب علينا أن نظور هذا العلم ونحدد مناهجه وندخل على موضوعاته الصور الحضارية التطويرية التي تلائم القرن الواحد والعشرون وان كان في ساحتنا الأكاديمية مؤلفات ومناهج في علم النظم السياسية الإسلامية قد تباينت طرقها واختلفت مناهجها فمنها من تناول هذا العلم من منظور تاريخي واقعي فقام بدراسة التطور السياسي للدولة الإسلامية ومؤسساتها واستقراء الظروف والأحوال لقيام الدول . ومنهم من

(١) انظر كتابنا النظام السياسي في الإسلام ، ص ٩ ، طعة ١٤١٩ هـ .

تناول المبادئ والقواعد التي قدمها الاسلام في الجوانب المتعددة لمناحي الحياة واكتفى بذلك دون أن يطور المادة العلمية ، ومنهم من اكتفى بسرد النصوص الشرعية والاشارة إلى الحالة السياسية في عهد الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم كمثال دون تقديم اضافة جديدة للطلاب أو الباحث ناهيك عن الكم الهائل من الكتابات المعاصرة التي لم ترتقي إلى المستوى العلمي المتوقع بل أفسدت وشوهت الصورة الفقهية السياسية في علم أدبيات الفقه الدستوري^(١) .

وإننا ونحن نعيش النوازل السياسية في هذه الأوقات والأزمات والتشويه المتعمد لنظام الاسلام وفقه السياسي فإن الواجب علينا أن نقوم بوضع تصور متكامل ومنهج علمي للفقه السياسي الاسلامي تشارك فيه الجامعات برعاية واشراف رابطة الجامعات الاسلامية .

واسهاماً متواضعاً مني ومن خلال تدريسي لمادة النظام السياسي في الاسلام لمدة مايقارب ستة عشرة عام بجامعة الملك عبد العزيز بجدة فإنني أقدم منهاجاً مقترحاً قابل للتغير والتطوير والتجديد والحذف والاضافة لعله يسهم في الصورة الحقيقية التوضيحية عن النظام السياسي الاسلامي الذي ظلم عمداً وشوهت صورة الاسلام عن طريقه ومن خلال الكتابات فيه .

(١) راجع للدولة في النظم السياسية بين الواقع التاريخي والتطير الفقهي ص ٢٧ الكويت ، دار قرطاس ، الاسلام وأصول الحكم : الشيخ علي عبد الرزاق ، ص ١٣ .

المنهج المقترح لمادة النظام السياسي في الاسلام

توصيف المقرر : يهدف تدريس هذه المادة إلى التعريف بالسياسة الشرعية والدلالات الاصطلاحية للسياسة الشرعية وظروف نشأتها والاطار المرجعي لها وأنواعها والهدي النبوي في السياسة الشرعية ، ورأى الامام أو ولي الأمر ومتى يعمل به ، ومتى يحق لولي الأمر أن يضع سياسات شرعية والسياسات الشرعية الجزئية ، وغير الدائمة . وتعريف النظام السياسي وعلاقة السياسة بالفقه الاسلامي ، ومصادر النظام السياسي في الاسلام ، الدولة تعريفها وأركانها والدولة في الاسلام ، والأسس التي تقوم عليها الدولة في النظام السياسي الاسلامي سلطات الدولة ، رئاسة الدولة في الاسلام ، شروط ولي الأمر ، طريقة اختياره ، أهل الحل والعقد من هم شروطهم ، وظيفتهم ، دورهم النيابي ، البيعة ، كيف تتم ، وشروط صحتها ، الشورى حكمها ، وقواعدها ، وتطبيقاتها ، حقوق الراعي وواجباته ، حقوق الرعية وواجباتها . مسئولية ولي الأمر وتفويض الولي بعض السلطات عند الضرورة . اختيار الأعيان والولاء والوزراء ، السياسة الادارية القانونية في المراقبة ، الحريات في الاسلام ، مزايا نظام الحكم الاسلامي عن النظم الوضعية . لمحة موجزة عن أنظمة الحكم في البلاد العربية . مراعاة الآداب السلوكية واللفظية ومراعاة السياسة الشرعية في تدريس المادة وفق الأخلاقيات الاسلامية .

الأمر الرابع

التجديد في فقه العلاقات الدولية الإسلامية

لما كانت تشريعات الاسلام ونظمه تقيم وتنظيم الشئون العقديّة ، وفقه العبادات والمعاملات ، وما يتعلق بشئون الدنيا في كافة مناسط الحياة فإن هناك جوانب هامة تمثلها العلاقات الدولية والتي تعتبر في مفهوم التشريع الاسلامي بأنها (مجموعة القواعد التي تبين حقوق الدول وواجباتها المختلفة والعلاقات المتبادلة بينها)^(١) .

وهذه القواعد الاسلامية الدولية توجب على المسلمين الإلتزام بها في معاملة المسلمين وغير المسلمين . وقد أفاض فقهاء المسلمين في مؤلفاتهم التراثية في هذا المجال بوضع الأسس والقواعد لتنظيم هذه العلاقات فمن أمثال هؤلاء الفقهاء الأعلام الامام الفقيه محمد بن الحسن الشيباني رحمه الله (ت ١٨٩ هـ) والذي وضع أول مؤلف^(٢) في فقه العلاقات الدولية سماه (السير الكبير) . وكذلك الامام الشيخ ابن القيم رحمه الله (ت ٧٥١ هـ) في مؤلفه أحكام أهل الذمة والمستأمنين ، وغيرهم من أعلام الاسلام المتأخرين والذين كان لهم جهداً عظيماً ومؤلفات قامت على التأصيل الفقهي والقانوني والسياسي لهذا العلم^(٣) . وجمعت بين الأصالة والمعاصرة .

(١) انبذت الأسماعية للعلاقات الدولية والدبلوماسية بين التشريع الإسلامي والتفوق الدولي : بلحاح ، ص ١٠ .

(٢) راجع لشرع الدولي في الإسلام : نجيب الأرمنازي ، ص ١٥ ، دمشق ، ١٩٣٠ م .

(٣) راجع الشريعة الإسلامية والقانون الدولي : علي علي منصور ، ص ٣٥ ، القاهرة ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، قواعد العلاقات الدولية في القانون الدولي و الشريعة الإسلامية : أسنذنا جعفر عبد السلام ، ص ٣٠ مكة السلام ، قانون السلام في الإسلام : محمد طلعت الغنيمي ، ص ٣١٩ ، منشأة المعارف الإسكندرية .

ولما كانت نوازل العلاقات الدولية بين الدولة الاسلامية وغيرها من الدول على جانب كبير وهام فإن الواجب الشرعي والقانوني والسياسي يقتضي تطوير وتجديد مفاهيم ومناهج فقه العلاقات الدولية الاسلامية لعدة اعتبارات :

أولها : كون الاسلام رسالة عالمية وتعاليمه موجهة للناس جميعاً وأن التعامل مع غير المسلمين أضحي السمة البارزة في هذا العصر والطبيعة السياسية توجب ادخال تجديدات على هذا العلم بالصورة الحضارية التي تلائم القرن الحالي .

ثانيها : ان النظم السياسية للدول الاسلامية تمارس العلاقات الدبلوماسية مع الدول غربية وسيراً على التواصل وفق المنهجية السلوكية في العلاقات مع غير المسلمين يستوجب أمر تطوير وتجديد الفقه السياسي الاسلامي والدولي .

ثالثها : في ظل الهجمة العدائية والاسلافوبيا على الاسلام والمسلمين وعدم وجود اسات وأرضيات علمية قوية في جامعات الدول الاسلامية وعلى وجه الخصوص في كلياتريعة والحقوق نحو تقلص الفقه الدولي الاسلامي وقصور الدراسات في هذا الجانب فإن جة باتت ماسة إلى تدريس مادة في الجامعات الاسلامية وكليات الحقوق والعلوم السياسية لدول الاسلامية ويطلق على هذه المادة (العلاقات الدولية الاسلامية)^(١) ، وهذا ما قامت نامعتنا في طور هيكله مناهجها الجديدة ذات الطابع التجديدي التطويري .

المنهج المقترح لتطوير تدريس مادة العلاقات الدولية الإسلامية

توصيف المقرر : تهدف هذه المادة إلى التعريف بنظام العلاقات الدولية بين الدولة الإسلامية وغيرها من الدول في أوقات السلم والحرب ، وبالأحكام الشرعية المتعلقة بالسلك السياسي من حيث قيام السفارات وتأمين الرسل والحصانات الممنوحة لها .

وتتكون عناصر المادة من :

- ١- التعريف بالعلاقات الدولية الإسلامية ومصادرها . والأسس التي بنى عليها الإسلام العلاقات الانسانية والدولية ، واهتمام الإسلام بالسلام ومكانته في التشريع الاسلامي الدولي .
- ٢- المعاهدات في الشريعة الإسلامية وأنواعها ، وشروطها وانفاؤها ، وتنظيم العلاقات بين الدول .
- ٣- الأمان وأدلة مشروعيته ، السفارات في الإسلام ، اللجوء السياسي ، معاملة اللاجئين في الشريعة الإسلامية وحقوق الأقليات الإسلامية في الدول الغربية .
- ٤- حكم الأسرى ومعاملتهم في ضوء الأحكام التشريعية الإسلامية وأحكام الفقه الدولي .

خاتمة البحث

من خلال دراستنا وثنايا بحثنا التحديد في علم السياسة الشرعية وفقه العلاقات الدولية الاسلامية يتبين أن المعطيات التي تضمنتها مفاهيم ومقاصد السياسة الشرعية لها دور كبير ومؤثر في تفعيل العطاء الانساني ، وتأسيس مفاهيم الحقوق والواجبات والمسؤولية الملقاة على الفرد والجماعة في خدمة خيري الانسانية واستقرار السلم الدولي ويمكننا أن نستخلص من دراستنا المتواضعة ما يلي : -

أولاً : ان الخطاب الاسلامي في عصرنا هذا المتطور والمتصل بالعالم لم يعود ذلك التعبير الانساني المنمق بعبارات بديعية وألفاظ معسولة وبيانات مظنونة خالية الادلة الشرعية والفقه السياسي الاسلامي المقنع المخاطب للعقل والمتضمن الحجة والبرهان . خطابنا الذي يكون له الوقع والتأثير هو ما كان قائماً على التأصيل الشرعي المراعي مقاصد وأهداف السياسة الشرعية ثانياً : ان الاهتمام بمناهج العلوم الاسلامية وتطوير العلوم السياسية الاسلامية كعلم السياسة الشرعية وفقه العلاقات الدولية الاسلامية مطلباً ضرورياً وملحاً في ظل المتغيرات السياسية والنوازل التخطيطية للدول الاسلامية من قبل الغرب ، فالواجب يقتضي رسم معالم حضارية اسلامية معاصرة لفقه المناهج التعليمية في كافة المجالات وعلى رأسها الفقه السياسي الاسلامي ثالثاً : ان النظريات السياسية الاسلامية التي قدمها الفقهاء القدامى رحمهم الله يلزم فقهاء وعلماء الشريعة الاسلامية اليوم أن يطوروا التأصيل المنهجي في فقه التنظير السياسي ، فالمقتضي لشرعي يستوجب دراسة هذه النظريات بعمق وتحديد الاجتهاد والتأليف لينتج عنه ثمار تراثية عطرة بعقب الماضي وبصورة الاستشراف المستقبلي المتناسب مع التحديات المعاصرة .

رابعاً : ان واجبنا العلمي والأكاديمي أن نقدم الفقه السياسي وفقه العلاقات الدولية الاسلامية في صورة حضارية عصرية في ظل تزاوج وتعاين الثقافات وابتعاث أبنائنا الطلاب للدراسة في الدول الغربية فتراثنا الاسلامي أصبح تراثاً انسانياً فإذا لم نقدمه بالصورة الملائمة لعصر العولمة والتحديد والتطوير فإن التراث الغربي يغزوا ديارنا وجامعاتنا .

خامساً : قيام رابطة الجامعات الاسلامية بتبني وضع معجم خاص بالمصطلحات الفقهية في المجال السياسي الاسلامي ، والفقه الدولي الاسلامي . بمشاركة الجامعات الاسلامية والتشجيع على صياغة فقه للنظريات السياسية والفقهية يخدم الجامعات والأكاديميات الغربية ويقدم لها العلوم الاسلامية وفق أحدث التطويرات التقنية .

سادساً : المطالبة بتفعيل دور رابطة الجامعات الاسلامية ودعمها والمطالبة بإيجاد قنوات اتصال مستمرة بين الأساتذة الأكاديميين في كليات الشريعة والقانون وتحتضن الرابطة اقامة ندوات وسمنارات دورية متخصصة للنظر والبحث واعداد الحلول للنوازل المعاصرة في صور انجاث وتوصيات تقوم الرابطة بتنفيذ الآلية لها .

سابعاً : دعوة الأكاديميين الغربيين في الجامعات الأوروبية والأمريكية والمستشرقين المتخصصين في حقل الدراسات الاسلامية واقامة مائدة علمية مستديرة لمناقشة موضوعات شرعية وسياسية وفكرية تعود ثمار نتائجها على الدول والشعوب والأكاديميات وتكسر الحواجز الصلبة والعداء والعنصرية بعيداً كل البعد عن ذلك الجو العلمي الأكاديمي .

ثامناً : يجب أن يهدف من مناهج التحديد في العلوم الاسلامية والعربية التنمية والتمكين عبر استراتيجية تهدف إلى تخريج أجيال قيادية من شباب الأمة الاسلامية بشخصية متفردة ومبادرة تمتلك من الوعي والاستقلالية مع تنقية المناهج من الشوائب التي تصيب الوحدة الاسلامية وضرورة تطوير مناهج التعليم في مختلف التخصصات الشرعية بما يضمن إشاعة روح التسامح والوسطية والتعددية المذهبية في المناهج الجامعية .

تاسعاً : ان في تعديد مناهج العلوم الاسلامية وتطعيمها بالأفكار العصرية المتفقة مع روح الشريعة الاسلامية وأهدافها ومقاصدها يزيل سوء الفهم والقلق والتوتر بين الغرب والاسلام والذي كانت نتائجه الحاق الأذى بالمسلمين في جميع أنحاء العالم ووضع قيود عديدة على الحريات المدنية بين أهل الديانات .

عاشراً : نتطلع من مؤتمرنا الدولي هذا أن ينيط مسئولية إعداد دراسات معاصرة حول مختلف التيارات في الاسلام السياسي والديمقراطية الاسلامية والغربية إلى رابطة الجامعات الاسلامية ويمكن ترجمة هذه الدراسات الفكرية والسياسية من المنظور العلمي والأكاديمي وإطلاع صناع السياسة الغربيين والرأي العام الدولي على نتائجها للتنوير والحوار والاصغاء إلى جميع الأطراف

والله ولي التوفيق وهو حسبي ونعم الوكيل

